

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان توضيحي من مجلس محافظة حمص الى أهالي وسكان الريف الشمالي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية وبعيدا عن المجاملات والعواطف نؤكد لكم أننا في مجلس محافظة حمص نعيش الأزمة التي تعيشونها لأن الهم واحد والدم واحد والهدف واحد وإن ما تعانونه من أزمة خبز وضيق عيش نعاني منه بل قد يكون أشد وطأة علينا وهنا نرغب أن نبين لكم الإجراءات التي قام بها مجلس محافظة حمص منذ بداية أزمة الخبز في الريف الشمالي خاصة وحمص عامة

- ١- عند ظهور أزمة الخبز تم إرسال سلف مالية من رصيد المجلس المتواضع جدا الى عدة مناطق في الريف الشمالي نذكر منها (تلييسة - الدار الكبيرة - الغطو) للتخفيف من حدة الأزمة كما تم التواصل مع لجان الخبز و رؤساء بعض المجالس من أجل اتخاذ خطوات عملية مفيدة في التخفيف من الأزمة وقد أدت الى نتائج ايجابية أنية
- ٢- بما أن الأزمة كانت أكبر بكثير من إمكانيات المجلس كان المجلس على تواصل مستمر ودائم مع الجهات ذات الصلة بحل الأزمة (وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين - المؤسسة العامة للحبوب الحرة التابعة لوزارة المالية - السيد إياد القدسي نائب رئيس الوزراء) وهذه أمثلة عن بعض الكتب المرفوعة :
 - أ- التواصل مع رئيس الائتلاف الوطني بخصوص موضوع الطحين والقمح وبناء على ذلك تم إدراج الموضوع في جدول اجتماعاته مع الحكومة بتاريخ ٢٠١٤/ ٨/ ٦
 - ب- رفع كتاب للسيد رئيس الائتلاف هادي البحرة برقم ١٤٨/١٢١ بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٠ يطلب مجلس محافظة حمص فيه تخصيص مبلغ عاجل لحل أزمة الخبز
 - ت- وردنا من السيد هادي البحرة تخصيص مبلغ مئة ألف دولار لحل المشكلة موزعة على قسمين
- \$ 40,000 كمبلغ مكمل لإنشاء المطحنة
- \$ 60,000 لشراء طحين لمجلس تلييسةولكن من خلال التواصل مع الحكومة تبين أنه فعلا تم تخصيص مبلغ مئة ألف دولار ولكن كمكافأة للمزارعين لدعم فرق سعر القمح بين المبلغ الذي خصصته وزارة المالية للشراء على مستوى القطر وبين السعر الرائج في الريف الشمالي و الحولة .
- ث- تم رفع كتاب رقم ١٢٥/١٤٨ تاريخ ٢٠١٤/٨/١١ من مجلس المحافظة ورئاسة الائتلاف يطلب فيه تخصيص مبلغ مئة وخمسون ألف دولار لحل مشكلة الخبز
- ج- توجه ممثل مجلس المحافظة السيد عبد الإله الفهد برسالة للسيد رئيس الائتلاف ورئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة والوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٢ طلب فيه رفع المعاناة عن الريف الشمالي
- ح- رفع مجلس المحافظة الكتاب رقم ١٢٦/١٤٨ بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٣ للسيد هادي البحرة رئيس الائتلاف موضحا فيه آلية عمل المؤسسة العامة للحبوب من خلال فرع حبوب حمص الحرة و أنه لا يمكن لهذا الفرع أن يقدم القمح الى المجالس الفرعية في الريف الشمالي من دون ثمن لأن الأنظمة التي يعمل بها ضمن

مؤسسة تقضي برد ثمن القمح ومخلفات الطحن الى المؤسسة التي تبيعها وعدم إمكانية المجلس في دفع ثمن نظرا لأنها لم تخصص بأي مبلغ نقدي لهذا الموضوع ورفع مجلس المحافظة في هذا الكتاب مقترحاته لحل المشكلة المزمنة وسد جوع الجائعين .

وبناء على هذه الكتب والمناشدات تم تشكيل لجنة خماسية مؤلفة من السادة :

١- عثمان بديوي وزير الادارة المحلية والاغاثة رئيسا

٢- ممثل عن مكتب رئيس الحكومة

٣- ممثل عن مجلس المحافظة

٤- ممثل عن المؤسسة العامة للحبوب

٥- ممثل عن وزارة المالية

وترتب عنها الطلب من مجلس المحافظة إعداد دراسة شاملة عن كميات الطحين اللازمة للريف الشمالي والحولة والوعر والمبالغ اللازمة لها وبناء عليها قدم مجلس المحافظة دراسة علمية شاملة بالاحتياجات وتم ارسالها الى اللجنة ممثلة بوزارة الادارة المحلية .

٣- تم التواصل مع المؤسسة العامة للحبوب التابعة لوزارة المالية في الحكومة المؤقتة والطلب منها الايعاز لفرع حبوب حمص الحرة بتوزيع الأقماع المشتراة على المجالس الفرعية للتخفيف من حدة أزمة الخبز وترافق ذلك مع رجاء من مدير فرع حبوب حمص الحرة الى مؤسسته يعزز طلب مجلس المحافظة الا أن الجواب من وزارة المالية كان بضرورة استرداد ثمن الأقماع لأن ثمنها مسترد لصالح الوزارة وهنا نؤكد أن الوزارة العتيدة طبقت علينا المثل القائل "مقسوم لا تأكل وصحيح لا تقسم وكول لتشبع " فهي لم تخصص أية مبالغ لشراء القمح والطحين ثم تطلب المجالس بشراء القمح ودفع ثمنه .

٤- إن مجلس المحافظة يلفت نظر الجميع بأن المبالغ التي تم تخصيصها لشراء الطحين هي :

أ- مبلغ \$ ٣٠٠٠٠٠٠ ثلاثمائة ألف دولار بتاريخ ٢٠١٤/٦/٧ خصص منها للريف الشمالي \$ ٢٤٦٠٠٠
ب- مبلغ \$ ١٠٠٠٠٠٠ مئة ألف دولار بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩ خصص منها لمجالس الريف الشمالي مبلغ \$ ٨٥٠٠٠

ت- علما أن هذه المبالغ المخصصة أقل من احتياجات المحافظة لمدة نصف شهر وبالتالي فمن أين لمجلس المحافظة أن يتمكن من تأمين المبالغ اللازمة لهذا الغرض وخاصة أنه لم يتم تخصيص أي مبلغ لمجلس المحافظة من الائتلاف منذ كانون الثاني لعام ٢٠١٤

٥- نحن في مجلس المحافظة من خلال هذا التوضيح فإننا نحمل كامل المسؤولية عن أزمة الخبز الى الحكومة المؤقتة التي لم تشعر بالمسؤولية وحجم الأزمة التي تتعرض لها محافظة حمص الأمر الذي قد يساهم في دفع بعض المناطق النائرة الى التهادن والتهدئة مع نظام الفجر والاجرام وهنا نقول لمصلحة من هذا الذي يحصل ومن يتحمل هذه المسؤولية عن هذا التقصير فحمص عاصمة الثورة و أيقونتها والتي ضحت بخيرة شبابها و أبنائها من أجل الوصول الى أهداف الثورة اليوم يحاول البعض تقصيرا أن يدفع بها الى الهدنة مع النظام مقابل رغيف الخبز .

حمص ٢٠١٤/٩/٩

رئيس مجلس محافظة حمص